

الوحدة الثانية: الدين العام والضرائب الاقتصادية الكلاسيكيون والدين العام: في القرن الثامن عشر، كان الاقتصاديون يفضلون الديون العامة لإيمانهم الراسخ بدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وكان موقفهم الإيجابي تجاه الدين العام جزءاً من المذهب التجاري. أما في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد أدان الاقتصاديون الكلاسيكيون الأوائل الديون العامة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم إيمانهم بدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية. فقد اعتبروا الإنفاق العام إنفاقاً مُبذراً وغير منتج. لم يكن هناك تدخل للدولة في الأنشطة الاقتصادية، مما سمح بريادة الأعمال الخاصة، وكانت الحجة المؤيدة لاقتصاد عدم التكافؤ هي أن تعظيم الربح الخاص سيؤدي إلى تعظيم الرفاه الاجتماعي. يُحلل آدم سميث الآثار الاقتصادية للدين العام بشكل رئيسي في كتابه الخامس والأخير من "ثروة الأمة" (1776)، حيث يجادل بأن الحكومة لا ينبغي أن تُسجل عجزاً في الميزانية، لأن هذا يؤدي إلى تراكم الدين العام ذي الآثار المدمرة على الأمة، يعارض سميث وجهة النظر التجارية السائدة في عصره، والتي ترى أن سداد فوائد الدين العام يُمثل إعادة توزيع غير ضارة للدخل داخل البلاد - "اليد اليمنى تدفع اليسرى"، وهي حجة لطيفة - ووصفها بأنها تبرير قائم كلياً على سفسطة النظام التجاري. استند سميث في رأيه إلى فكرة أن سداد الدين العام في المستقبل سيستلزم زيادة الضرائب، مما يؤثر سلباً على إمكانات الاستثمار لدى المنتجين المحليين، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال إلى الدول الأجنبية. يُقوّض "التقدم الطبيعي للأمة نحو الثروة والازدهار". بما أن الدولة تقسم الموارد التي يمكن استخدامها بشكل منتج من القطاع الخاص لتمويل أنشطتها غير الإنتاجية، فإن نموذج سميث المثالي يتمثل في ميزانيات متوازنة، وفي حالات الطوارئ فقط (مثل الحروب والكوارث الطبيعية وما شابهها)، ربما كان من المبرر للحكومة أن تُعاني من عجز في الميزانية وتُراكم الديون. عندما تنشأ مثل هذه الظروف الطارئة، فإن الطريقة المفضلة لتمويل الإنفاق الحكومي هي من خلال الضرائب وليس الاقتراض. رأي ديفيد ريكاردو: يتفق ديفيد ريكاردو مع سميث في رأيه بشأن الطابع غير المنتج للنفقات الحكومية، وبشأن فكرة أن تمويلها عبر الاقتراض العام يُحوّل المنتج القابل للاستثمار إلى سلعة "مستهلكة"، وبالتالي يُلحق الضرر بقدرة المجتمع على تراكم الثروة. قيّم ريكاردو ثلاث طرق لتمويل حرب بتكلفة سنوية قدرها كرورين. من خلال فرض ضرائب مباشرة قدرها كرورين. حيث تدفع الحكومة سنوياً مبلغاً محدداً بشكل دائم وبسعر فائدة متفق عليه؛ فإذا كان سعر الفائدة 5% وظل ثابتاً، فسيتم موازنة المدفوعات الضريبية السنوية بعشرة لآك، بالإضافة إلى مبلغ، مثلاً لآك/لاك لتسوية القرض، الذي يُحسب تاريخ استحقاقه بـ 40 عاماً. جادل ريكاردو بأن الأولى هي الأفضل على غيرها. يشرح ريكاردو كذلك طريقتي التمويل (الضرائب مقابل الاقتراض) قائلاً: "من الناحية الاقتصادية، وقد فسر بعض الاقتصاديين هذا المعنى حرفياً على أنه يعني تساوي الأثر الاقتصادي لطريقة التمويل. صاغ بوكانان (1976) مصطلح "نظرية التكافؤ الريكاردو" ونسبه إلى بارفو (1974)، الذي يرى أن سياسة خفض الضرائب من خلال إصدار السندات بهدف زيادة الطلب الكلي لا بد أن تفشل، لأن الجمهور يتوقع زيادة الضرائب مستقبلاً لسداد فوائد الدين العام، وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي. تكون الآثار النهائية للإنفاق بالعجز متشابهة، بغض النظر عن طريقة التمويل. تدعم هذه الحجة فكرة عدم فعالية السياسات الحكومية، وقد لاقت رواجاً كبيراً في ثمانينيات القرن الماضي. عند التدقيق في نص ريكاردو، يتضح جلياً أن التكافؤ يشير فقط إلى تكلفة التحصيل، وليس إلى الآثار الاقتصادية للطريقتين البديلتين لتمويل النفقات الحكومية. لأن الضرائب تجعل الناس أقل استعداداً للانخراط في حرب مكلفة ودائمة، الاقتراض العام يعني استهلاك المدخرات، وبالتالي تباطؤاً في رأس المال. يشرح ريكاردو كذلك طريقتي التمويل (الضرائب مقابل الاقتراض) قائلاً: "من الناحية الاقتصادية، وقد فسر بعض الاقتصاديين هذا المعنى حرفياً على أنه يعني تساوي الأثر الاقتصادي لطريقة التمويل. صاغ بوكانان (1976) مصطلح "نظرية التكافؤ الريكاردو" ونسبه إلى بارفو (1974)، الذي يرى أن سياسة خفض الضرائب من خلال إصدار السندات بهدف زيادة الطلب الكلي لا بد أن تفشل، لأن الجمهور يتوقع زيادة الضرائب مستقبلاً لسداد فوائد الدين العام، وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي. تكون الآثار النهائية للإنفاق بالعجز متشابهة، بغض النظر عن طريقة التمويل. تدعم هذه الحجة فكرة عدم فعالية السياسات الحكومية، وقد لاقت رواجاً كبيراً في ثمانينيات القرن الماضي. عند التدقيق في نص ريكاردو، يتضح جلياً أن التكافؤ يشير فقط إلى تكلفة التحصيل، وليس إلى الآثار الاقتصادية للطريقتين البديلتين لتمويل النفقات الحكومية. لأن الضرائب تُقلل من رغبة الناس في خوض حرب مكلفة ودائمة، يعني الاقتراض العام استهلاك المدخرات، وبالتالي تباطؤ تراكم رأس المال. عندما يُموّل العجز العام من خلال الضرائب، قد يُنتج على المدى القصير نفس النتائج التي قد يُسببها الاقتراض العام. يُجادل ريكاردو بأن النتائج المدمرة للاقتراض العام على المدى الطويل في قدرة المجتمع على التراكم أسوأ من تلك التي تُسببها الضرائب. وهو الاقتراض بلا شك "للمستهلكين" المتاحين، بينما يقع عبء الضرائب على الدخل الحالي الذي لا نعرف حقاً ما إذا كان سيُستثمر أم يُستهلك. جون إس

ميل وتخمينه: جادل جون إس ميل على غرار سميث وريكاردو فيما يتعلق بالطرق البديلة لتمويل الإنفاق العام. عدل جون إس ميل رأيه مجادلاً بأن الدين العام قد يكون مفيداً للدولة، عندما يُموَّل من فائض المدخرات الأجنبية، وأيضاً عندما يُؤلَّد الاقتراض الحكومي مدخرات لم تكن لتتحقق لولا ذلك، وأخيراً عندما يمتص الاقتراض الحكومي المدخرات المحلية التي كانت ستُستثمر إما بشكل غير منتج أو في دول أجنبية. جادل جون إس ميل بأنه بقدر ما تمتص القروض المنتج القابل للاستثمار، تُعوِّض جزئياً أو كلياً الاتجاه الهبوطي في سعر الفائدة. عندما تحتاج الحكومة بشكل عاجل إلى تمويل نفقاتها، كما كان الحال في الحروب مع فرنسا (1793-1815)، س. بسلطتها، الخلاصة: باختصار، يتفق الاقتصاديون الكلاسيكيون (وخاصة سميث وريكاردو وجاي إس ميل) على ضرورة تجنب الدول عجز الموازنة وتراكم الديون لما لذلك من آثار ضارة على تراكم رأس المال. وانطلاقاً من فكرة أن الادخار والاستثمار متطابقان (الادخار = الاستثمار)، يترتب على ذلك أن الاقتراض العام يتعدى مباشرةً على المدخرات، أي الدخل الجاهز للاستثمار الإنتاجي. وبما أن الحكومة غير منتجة عموماً، فإن الاقتراض العام يُضعف قدرة الاقتصاد على التراكم. فإذا كان الإنفاق الحكومي ضرورياً، كما في حالة الحرب، فإن الطريقة المُفضلة لتمويله هي الضرائب، وفي حالات استثنائية فقط من خلال الاقتراض. وشرحه جيه إس ميل، الذي وصف العلاقات السببية الدقيقة بين المتغيرات الأربعة المطروحة، ومعدل الربح. الجانب التعويضي للدين العام: لم تسود النظرة التقليدية للدين العام في جميع الأوساط حتى في القرن التاسع عشر. لم يوافق مالطوس على وجهة النظر القائلة بالتنديد الشامل بالدين العام. كان يرى أن فئات الأشخاص الذين يعتمدون على الأموال المقترضة ومدفوعات الفوائد، مثل رجال الدولة والجنود وملاك الأراضي، يساهمون في الطلب الفعال على المنتجات في الاقتصاد. من ناحية أخرى، رأى أن مثل هذا الاقتصاد قد يتجه نحو حالة من عدم التوازن في التوظيف. ويرجع ذلك إلى وجود موارد في القطاع الخاص قد تظل عاطلة عن العمل لفترات طويلة في حال عدم وجود إجراءات تصحيحية أو تعويضية من جانب الحكومة. من شأن الإنفاق الحكومي، سواءً على الإنتاج الجاري أو على التحويلات، أن يرفع مستوى الإنتاج والدخل الإجمالي من خلال توظيف الموارد التي قد تبقى خاملة. وعند النظر في تمويل هذه النفقات الحكومية المدرة للدخل، يمكن أخذ الاقتراضات على محمل الجد، عندما تتخذ شكل بيع الخدمات للنظام المصرفي. ويمكن للسلطة النقدية أن تُبقي الأنظمة المصرفية مزودة بالاحتياطيات، بحيث لا يحرم إقراض البنوك للحكومة القطاع الخاص من الأموال. وبالتالي، يترتب على ذلك أن الإنفاق الخاص لا يتأثر بالدين العام. وفي هذه الحالة لن يتأثر التمويل الخاص.3. من الأفضل تمويل الدين العام من خلال الاقتراض من البنك المركزي. وعلى استخداماته. وبغض النظر عن حالة العجز أو الفائض، يمكن استخدام التبادل بين مختلف أنواع المطالبات - النقود وأشكال مختلفة من الديون - لزيادة السيولة أو خفضها، وبالتالي، تتضمن سياسة الاستقرار خياراً بين التدابير المالية وتدابير السيولة، وبين أنواع مختلفة من التدابير ضمن كل فئة من هاتين الفئتين. قد تختلف أنواع مختلفة من تدابير الاستقرار التي تحقق نجاحاً متساوياً في الحفاظ على العمالة الكاملة واستقرار مستوى الأسعار، بشكل كبير في جوانب أخرى من حيث تأثيرها على معدل النمو أو التوزيع، وكذلك في تأثيراتها على معدل النمو وجوانب أخرى من تخصيص الموارد. ويجب أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند اختيار المزيج المناسب من سياسة الاستقرار. شراء عدم السيولة: لنفترض أولاً أن الضرائب يجب تعديلها لتوفير حالة معينة من التوازن في الميزانية؛ وأن درجة معينة من التوسع في مستوى الإنفاق الخاص يجب أن تستوعبها سياسة السيولة مع الحفاظ على مستوى معين من الإنفاق الخاص أو المال والديون الأقل سيولة، دين أكبر وأقل سيولة، وهكذا. معايير السياسة: لا تُجبر الحكومة أبداً على الاقتراض من السوق أو على الاحتفاظ بديون خدمتية مستحقة. هناك دائماً خيار تسهيل الدين، إذا تقرر عدم تسهيل الدين، فيجب أن يكون هناك سبب وجيه، سياسة السيولة الفعالة، التي يُستخدم مصطلحها لتغطية السياسة النقدية وسياسة الدين، هي تلك التي تبدو وكأنها تحقق الدرجة المطلوبة من عدم الإنفاق أو انعدام السيولة بأقل تكلفة. السياسة التي لا تفي بالمطالبات تُعتبر غير فعالة. تتضمن هذه السياسة عناصر دعم لا تقع ضمن نطاق العمل المشروع لتحقيق الاستقرار المالي. أنواع أدوات الدين: عند شراء أدوات الدين غير السائلة، قد تُبرم الحكومة مجموعة متنوعة من عقود الدين. قد تختلف هذه العقود من حيث تاريخ الاستحقاق وقابلية التسويق وخصائص أخرى للمال. ولعل أهمها هو الاختيار بين التزامات ذات آجال استحقاق مختلفة، وتصنيف المطالبات وفقاً لذلك، بدءاً من مطالبات ذات آجال استحقاق صفرية، مروراً بمطالبات ذات آجال ضمان محدودة، بما في ذلك الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، وصولاً إلى التزامات ذات آجال استحقاق غير محدودة، بما في ذلك المال، كبديل، نظراً لكثرة الدفعات، أو قد يُحول عقد الدين المُقرض استرداد المبلغ في تاريخ لاحق، على أن يكون متاحاً في ذلك الوقت. القابلية للتسويق: تُشكّل الاختلافات في درجة القابلية للتسويق بُعداً ثانياً لسياسة الدين. في حالة الإصدار القابل للتسويق،

دون أي أهمية لهوية المستثمر الفرد. من جهة أخرى، يُدخل التقييد سياسةً تُشبه سياسة التمييز في الأسعار التي يتبعها المُحتكرون. وهذا يُثير سؤالاً جوهرياً حول ما إذا كان ينبغي تحديد قواعد اللعبة أو مفهوم السياسة الفعّالة للسماح بالتسعير التمييزي أو استبعاده، وهل يُمكن تطبيق الأهلية؟ إذا كان الهدف هو دعم فئات مُعينة من المستثمرين، لتوضيح الأمور، دعونا نميز بين أربعة أنواع من سياسات الدين. (1) لا تستخدم الخزانة الديون المقيدة، وتختار أدوات دينها بطريقة تقلل التكلفة في ضوء تفضيلات المُقرضين السائدة. (2) لا تستخدم الخزانة الديون المقيدة، وتختار أدوات دينها وسياسات القيود الخاصة بها بطريقة تقلل التكلفة. وتفشل في تقليل التكلفة. من الواضح الآن :- أن السياسة 3 ستشتري القدر المطلوب من السيولة بتكلفة أقل من السياسة 1.4) في نهاية المطاف، يعتمد الأمر على كيفية تعريف حالة التوزيع المناسبة. تكافؤ ريكاردو :- تُعدّ نظرية تكافؤ ريكاردو (المعروفة أيضاً باسم نظرية تكافؤ بارو-ريكاردو) نظرية اقتصادية تنص على أن المستهلكين يستوعبون قيود ميزانية الحكومة: ونتيجةً لذلك، وبالتالي، يُشير تكافؤ ريكاردو إلى أنه لا يهم ما إذا كانت الحكومة تمول إنفاقها بالدين أو بزيادة الضرائب، لأن التأثير على إجمالي الطلب في الاقتصاد واحد. بما أن السندات قروض، وبالتالي، يكون الخيار هو "الضريبة الآن أو الضريبة لاحقاً". أي أنها تختار الضريبة لاحقاً. قد يُوحى هذا الإجراء لدافعي الضرائب بأنه سيتعين عليهم دفع مبالغ أعلى سيُخصص دافعو الضرائب مدخراتهم لسداد الزيادة الضريبية المستقبلية؛ أي أنهم سيشترون السندات الحكومية طوعاً، وسيقللون استهلاكهم الحالي لتحقيق ذلك. وسيكون تأثير ذلك على الطلب الكلي مماثلاً لما لو اختارت الحكومة فرض الضرائب الآن. إلا أنه لم يقتنع بها. وتناول روبرت ج. بارو المسألة بشكل مستقل في سبعينيات القرن العشرين، في محاولةٍ منه لإعطاء هذه الافتراضات أساساً نظرياً متيناً. ريكاردو وسندات الحرب في "مقال عن نظام التمويل" (1820)، درس ريكاردو الفرق بين تمويل حرب بعشرين مليون جنيه إسترليني من الضرائب الجارية، بافتراض معدل فائدة 5%، من الناحية الاقتصادية، لا يوجد فرق حقيقي بين أيّ من الطريقتين، أو مليون جنيه إسترليني سنوياً إلى الأبد، مع ذلك، وتابع: لكن دافعي الضرائب لا يقدرونها على هذا النحو، ولذلك لا يديرون شؤونهم الخاصة بناءً على ذلك. نحن نميل إلى الاعتقاد بأن الحرب مرهقة فقط بما يتناسب مع ما يُطلب منا دفعه حالياً من ضرائب، دون التفكير في المدة المحتملة لهذه الضرائب. أو أي مبلغ آخر، لو كانت لدى الناس توقعات عقلانية، ولكن بما أنهم لا يملكونها، يُشوه قراراتهم. قدّم روبرت ج. بارو أساساً نظرياً لتكهنات ريكاردو المترددة (على ما يبدو، جاهلاً بمفهوم ريكاردو السابق وامتدادات دي فيتّي اللاحقة). افترض نموذج بارو ما يلي: تتصرف العائلات كسلالات حاكمة دائمة بفضل الإيثار بين الأجيال، وأسواق رأس المال مثالية (أي أن الجميع يستطيعون الاقتراض والإقراض بمعدل فائدة واحد)، في ظل هذه الظروف، إذا مولت الحكومات عجزها بإصدار سندات، كتب بارو: في حالة اقتراب تأثير صافي الثروة الهامشي للسندات الحكومية من الصفر. وتكوين رأس المال. كان هذا النموذج مساهمة مهمة في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، في عام 1979، إلخ. كان ريكاردو نفسه متشككاً في هذا التكافؤ. الانتقادات : يتطلب تكافؤ ريكاردو افتراضات خضعت لتحديات جادة. وكثيراً ما تُواجه فرضية سوق رأس المال المثالية بانتقادات خاصة، لأن قيود السيولة تُبطل فرضية الدخل مدى الحياة المفترضة. في عام 1976، جادل مارتن فيلدشتاين بأن بارو تجاهل النمو الاقتصادي والسكاني. انتقد جيمس م. بوكانان أيضاً نموذج بارو، مشيراً إلى أن "هذا سؤالٌ قديمٌ في نظرية المالية العامة"، وانتقد بارو تحديداً لما يلي: عدم مقارنة الآثار التفاضلية للضرائب وإصدار الديون؛ و"فرض" مسألة الدين العام دون تعويض أو موازنة التغييرات؛ والخطأ في افتراض تكافؤ "الإنزال الجوي" للأسر القديمة حالياً وبيع السندات في سوق رأس مال تنافسي، مع استخدام عائدات هذا البيع لإجراء تحويل إجمالي إلى أسر الجيل الأول؛ وفقاً لفرضيته، ينبغي أن تكون هناك ردود فعل عامة غير مبالية تقريباً تجاه نظام معاشات تقاعدية ممول بالكامل ونظام معاشات تقاعدية غير ممول؛ في عام 2009، في عام 1976، ومع ذلك، في عام 1989، النتائج التجريبية كانت نظرية التكافؤ الريكاردو موضوعاً لبحث تجريبي مكثف.